

السياسة

بين النظرية والتطبيق (*)

مراجعة : د. محمد محمود

الخبرة في مجتمع له خصائص متميزة أهمها الاستقرار والتنظيم الكفؤ، والاكتفاء الذاتي. أما علم السياسة فيجب أن يركز على دراسة طبيعة الحياة الخيرة كما تظهر في المدن اليونانية.

أما وجهة النظر الثانية، فلقد ظهرت في العصور الحديثة، عند عدد كبير من الدارسين، تسعى إلى تطوير منظور محدد، بحيث يمكن أن يصح من الناحيتين التطبيقية والواقعية، وكان التعريف الذي اقترح لعلم السياسة، ينلخص في أنه العلم الذي يدرس الدولة State. ولكن التطبيقات المتباينة لهذا المصطلح على المستويات السياسية والقانونية والفلسفية أظهرت صعوبة تحديد هذا الكيان.

وأما ثالث هذه الاتجاهات، فهو حديث أيضاً، إلا أنه يمتد بجذوره إلى فكر مكيافيلي الذي ساد في القرن السادس عشر، ومفاده أن السياسة هي القوة (Power). وبهذا المعنى تصبح دراسة السياسة هي دراسة القوة بين الناس من حيث صورها وأشكالها، والنظم التي تكون معبرة بنائها ووظيفياً عن هذه الصور والأشكال. وبذلك يصبح علم السياسة مفرغاً من أي مضمون أخلاقي، وبالتالي فالسياسة هي السيطرة.

إثنان من صفوة الأساتذة الباحثين في جامعة الاسكندرية، الأول الدكتور علي عبد المعطي مدرس الفلسفة، والثاني محمد علي محمد مدرس علم الاجتماع، تناولوا موضوع السياسة بين النظرية والتطبيق من خلال تعاونهما في مجال اختصاصهما، حيث تشكل لديهما رؤية مشتركة وشاملة، تستهدف إعطاء دارس السياسة تصوراً منظماً للميدان السياسي من وجهة نظر التكامل بين الجانبين الفلسفي والاجتماعي. ويحتوي الكتاب على ثلاثة أبواب، نعرضها بإيجاز دقيق، يحمل في مفاصله مجمل الأفكار التي تهم العاملين في هذا الحقل.

الفصل الأول من الباب الأول، يتناول طبيعة علم السياسة وصلته بالعلوم الأخرى، فالعالم المعاصر قد أصبح عالماً سياسياً، بل أن الإنسان الحديث بات، إنساناً سياسياً غير أن ذلك لا يعني أن دراسة السياسة حديثة العهد، بل أنها تستمد جذورها من التجارب والأفكار السياسية القديمة. وأولى هذه المنظورات يعود إلى تجربة الفلسفة اليونانية، حيث عبّر أرسطو بقوة عن وجهة نظر اليونان. فالسياسة، في رأيه، هي كل ما من شأنه أن يحقق الحياة

(*) الدكتور علي عبد المعطي محمد والدكتور محمد علي محمد: السياسة بين النظرية والتطبيق، دار الجامعات المصرية - الاسكندرية - 1974-478 صفحة.

يؤيد الباحثان وجهة النظر التي تقول، بأن السلوك السياسي يرجع بدوره إلى تأثير صور وأشكال متنوعة ومتباينة من التفكير والشعور، بعضها خلّاق مُبدع، وبعضها محافظ. في ضوء ذلك، تصبح السياسة فناً، وعلماً، وفلسفة، تندمج جميعها في عملية الحكم. فالذين يعتبرون السياسة فناً، يثيرون إلى ضرورة فن الحكم. وعلى الحاكم أن يتحلّى بالقدرة على الخيال الخصب الخلّاق، ونبعد النظر، والإلهام. ومعنى ذلك، أن السياسة تحتاج إلى نوع من «الحكمة العملية».

أما البعد الثاني وهو السياسة كعلم، فإن مصدر تأكيدِهِ يرجع إلى الاعتقاد في أن حكم الناس ممكن فقط عن طريق المعرفة العلمية، بدلاً من الاعتماد على الصدفة والتخمين. يبقى البعد الثالث، وهو السياسة كفلسفة، وفي رأي أفلاطون أن حكم الناس لن يستقيم «ما لم يصبح الفلاسفة حكاماً أو أن يكتب ملوك وأمراء العالم روح الفلسفة وأصالتها» (ص 18). فالفلسفة تزودنا بالاستبصار، وهي وسيلة الفكر النقدي. وهكذا نخلص إلى أن الفلسفة توجه العلم، وهذا الأخير يمنعها من أن تحلّق بعيداً عن الواقع. والفن هو الذي يحقق الصلة بينها بغية تحقيق سياسة منسجمة فعالة.

أما مجالات علم السياسة فمتعددة، ومجالها الأول دراسة الدولة من خلال علاقة الأفراد وحكومتهم: فضلاً عن دراسات الأحزاب السياسية، والسلوك السياسي، والقيادة وجماعات المصلحة، والرأي العام، وأسس الإدارة العامة. وترتبط بهذا الميدان دراسة الحكومة على أساس مقارنة. أو التأكيد على الطابع العالمي للحكومة.

وثمة مجال آخر لعلم السياسة يختص بالعلاقات الدولية. يأتي بعد ذلك مجال النظرية السياسية حيث ينصب الاهتمام على دراسة الأساس الفلسفي والفكري للسياسة، ويشكّل هذا الميدان أوسع ميادين علم السياسة، كونه يسعى إلى تحديد المعايير الأخلاقية التي يجب أن تحتكم إليها عند تقييم النظم السياسية، دون إهمال تاريخ الأفكار السياسية. تبقى

الإشارة إلى صلة السياسة بالعلوم الأخرى، حيث تبدو العلاقة الأولى مع علم التاريخ. وينحصر الاهتمام في حدود القصة التي يرويها التاريخ عن النشاط السياسي للإنسان وخبراته في هذا المجال بالذات. كذلك هناك علاقات وثيقة تربط علم السياسة بالاقتصاد، فقد كانا يدرّسان معاً في نطاق ميدان «الاقتصاد السياسي». وهناك أيضاً ارتباط هام بين علم السياسة وعلم الاجتماع. ويشترك العلمان: الاجتماع والسياسة في تبني نظرة شاملة للتنظيم الاجتماعي. وثمة صلات أخرى قائمة بين علم السياسة وطائفة أخرى من العلوم، مثال الجغرافيا التي تميل إلى الاعتراف بأن للإنسان الحديث دوره الهام في تشكيل هذا العالم. ويؤكد علماء السياسة فائدة علم النفس في تفسير بعض الظواهر الخاصة بالسلوك السياسي، كالقيادة السياسية، والرأي العام. كذلك يمكن أن تسفيد الدراسات السياسية من أبحاث الأنثروبولوجيين، وفلاسفة القانون.

الفصل الثاني يعالج موضوع مناهج البحث في علم السياسة، الواقع، هناك ميل جارف نحو الاهتمام بكل ما يتصف بخصائص العلم، وذلك بفضل النجاح الذي حققته العلوم الطبيعية. والسؤال: هل تخضع السياسة لشروط الموضوعية؟ وإلى أي حد، مثلاً، يمكن أن تكون استجابات الناس للحكومة محدّدة ومتوقعة على نحو مضبوط. كما هي الحال بالنسبة للعلاقة بين متغيرات العلوم الطبيعية؟ لا شك أن الاستجابات الإنسانية المتنوعة والمتباينة، وصعوبة خلق ظروف تجريبية ملائمة للدراسات السياسية، وتعذر استعمال الناس كأدوات يحول دون إقامة علم موضوعي للسياسة. يبقى أن نشير إلى الطرق المستخدمة في البحوث السياسية.

(1) المنهج الفلسفي: يقول (Leo, Strauss) «إن البحث السياسي الخلّاق لا يمكن أن يتنكر لأهمية الفلسفة» (ص 43). وهناك فرع من الفلسفة وهو الأخلاق Ethies يتناول بالدراسة المنظمة قيم المجتمع ومثالياته، أي أنماط السلوك والغايات المرغوبة. وكذلك يفيد عالم السياسة من المنطق في

كان النظر متجهاً إلى الأساطير في المرحلة الأولى، ومتجهاً إلى الطبيعة في المرحلة الثانية. ولم يكن هذا الاتجاه حصيلة موقفهم الفكري، بل كان راجعاً إلى عدة عوامل دينية واجتماعية وسياسية: دينية، من حيث أن الحروب الداخلية والخارجية زعزعت ثقة الناس بمفهوم الدولة الإلهية؛ اجتماعية، لقد نادى هؤلاء بنسبية العادات والقوانين والتقاليد، فما يصلح لمجتمع ما منها قد لا يصلح للآخر؛ سياسية، كان على رجل السياسة أن يتسم بالقدرة على الجدل والحوار. وشعر السوفسطائيون من يدرس هذا الفن. ولعل أكبر إسهام ساهم به السوفسطائيون في مجال الفكر السياسي هي تلك النظرية التي أتى بها (كليكيلس) السوفسطائي وأسماها نظرية الحق للأقوى، والتي كان لها أشد الأثر على تاريخ الفكر السياسي اللاحق. وجاء سقراط وتساءل عن الخير والشر، والعدالة والظلم، وسخر من السوفسطائيين، وهاجم نظريتهم عن الحق للأقوى، ذاهباً إلى قدسية القوانين وضرورتها وكنيتها بالنسبة للجميع، وأعاد للأخلاق قيمتها وهاجم نسبته. ورأى العودة للطبيعة الأولى، وأن يحكم الناس أحكمهم.

وتبعه أفلاطون طارحاً فلسفته السياسية، مبيّناً أن عدم استقلال الفرد بسد حاجاته بنفسه، وافتقاره إلى الآخرين هما سبب نشأة الدولة أو المدينة. ولقد مزج أفلاطون نظريته السياسية بأخلاقه وبفلسفته؛ وبنى مدينته على نمط تقسيمه للنفس الإنسانية. فجاءت الطبقة الأولى، وهي طبقة الحكام والفلاسفة، وتقابل النفس العاقلة. ويلها طبقة الجند والمحاربين، وتقابل النفس الغضبية. وأخيراً الطبقة الثالثة وتمثل الصناع والتجار والزراع أي عامة الشعب، وتقابل النفس الشهوانية.

أما الحكومات فقسّمها أفلاطون إلى خمسة أنواع كبرى. أهمها الأرستقراطية. حيث تسود الحكمة وتحقق العدالة. وتمثل الحكومات الفاسدة الباقية في التيموقراطية وهي بمثابة حكومة عسكرية، رغبته البطولة والمجد. الحكومة الأوليغارشية. وهي حكومة الأقلية الموسرة، حيث الثروة

اختبار صحة تفكيره، وتقييم النتائج التي خلصت إليها أبحاثه. فالنظرية السياسية هي دراسة تتوسط الفلسفة العامة وعلم السياسة، ومن أهم أهدافها استخدام المفاهيم الفلسفية والأخلاقية الملائمة للحياة السياسية.

(2) المنهج التاريخي: التاريخ سجل الخبرات الماضية، وعالم السياسة يجعل من التاريخ «معملاً له» فيلجأ إلى الأحداث الماضية، حين لا يجد في الواقع المعاصر ما يعاونه على استنتاج تعميماته. بالإضافة إلى أن التاريخ ينتج تطور النظم القانونية، ونماذج السلطة والحكومة، والفلسفات السياسية.

(3) المنهج المقارن: يهتم دارسو السياسة بتحليل المجتمعات السياسية على أساس مقارنتها بغيرها من المجتمعات لاكتشاف بعض المبادئ السياسية. عُرف المنهج المقارن على يد أرسطو، ثم تطور على أيدي مونتسكيو، ودي توكفيل، وبرائس. ويقول جون استوارت على: «إن المنهج المقارن الحقيقي يعني مقارنة نظامين سياسيين متماثلين في كل الظروف، ولكنها يختلفان في عنصر واحد، حتى يمكن تتبع نتائج هذا الاختلاف» ص (47).

(4) البحث الأميريقي: ويقوم على أساس المنهج التجريبي، ومنهج الملاحظة. وبالرغم من ملاحظة (سير جورج لويس) Sir George Lewis. ومفادها أننا لا نستطيع أن نعزل جزءاً من المجتمع وننظر إليه بالطريقة التي نختارها عن عمد. ص (49)، نجد أمثال (ميريام Merriam) لا يستبعد التجريب من مجال الدراسات السياسية. وبالمثل يعتقد (كاتلين Catlin)، بأنه من اليسر اجراء تجارب محدودة في المجال السياسي، إذ من الممكن تكرار التجارب خلال الزمن بصورة أو بأخرى.

★ ★ ★

الفصل الأول من الباب الثاني، يعالج موضوع النظريات السياسية عند الأغريق. ابتداءً من السوفسطائيين الذين وجهوا النظر إلى الانسان وإلى معرفته ووجوده، بعد أن

التمزق في مجتمعه، فمجد العودة للحالة الطبيعية الفطرية الأولى. يبقى أن نشير إلى أثر الديانة المسيحية في الاتجاهات السياسية التي سادت الامبراطورية الرومانية. فلقد وقع المسيحيون تحت الاضطهاد الروماني فترة طويلة، ولكن ما لبثت أن تغيرت أوضاعهم، عندما اعترف الامبراطور قسطنطين بالمسيحية كدين رسمي للامبراطورية في القرن الرابع الميلادي. ومن ثم فقد نشأت سلطتان: سلطة دنيوية يرأسها الامبراطور، وأخرى دينية يرأسها البابا، كما دأبت العبارة القائلة «إعط ما لقيصر لقيصر، وما لله لله» (ص 106).

وتعبر آراء القديس أوغسطين أفضل ما يعبر عن الفكر السياسي. حيث يطالب بقانون وضعي يعتبر أساس الحياة الاجتماعية. يستمد أصوله من القانون الإلهي. ولقد ربط أوغسطين خلاص الإنسان برضاء الكنيسة عنه، ومن ثم غلب السلطة الكنسية على السلطة الدنيوية. والدولة عنده لا تستطيع أن تحقق العدالة ما لم تكن مسيحية.

ولعل كتابات القديس توما الاكوييني، ومدرسته، كانت تتضمن أهم الأفكار السياسية التي سادت تلك المرحلة. حيث ذهب إلى ضرورة انتخاب الحاكم، وبذلك تكون الموناركية حكومة الفرد الفاضل، يعاونه مجلس أرستقراطي ينتخبه الشعب، وذلك هو النظام الذي سنّه الله لموسى، فكان موسى وحلفاؤه يحكمون بمعاونة اثنين وسبعين رجلاً حكماً يختارهم الشعب؛ بينما كان الله نفسه يختار الملك. أما وظيفة الدولة عند توما فتتصرف، في تحقيق الأمن والنظام والأخلاق وحياة الدين.

الفصل الثالث يعرض النظريات السياسية خلال عصر النهضة والعصر الحديث. مبيّناً:

أ - اتجاه مكيافيلي السياسي القائم على الفصل بين السياسة والأخلاق، وبرأيه أن إيطاليا لن تتوحد إلا على يد حكومة الفرد الواحد، حكومة تتميز بالقوة والجبروت والدهاء، وهذا هو موضوع كتابه «الأمير» الذي وضعه عام 1515. والذي كان نتيجة للتجربة التي اكتسبها من

والفاقة يبلغان أقصى مداها. الحكومة الديموقراطية، وتم بثورة الفقراء على الأوليفاريكين، ونتائجها الحرب الأهلية والفوضى. يبقى حكومة الطغيان، حيث يستغل الفوضى قطب ذكي، يسمى بطل الأمة، وأخيراً يتحول إلى مستبد. وكما ربط أفلاطون السياسة بالأخلاق، كذلك فعل أرسطو. ولكن هذا الأخير لم يوافق أفلاطون بشيوعية النساء والأموال. وذلك لأن التملك عند أرسطو شرط رئيسي من شروط الحياة الاجتماعية والسياسية، والأسرة هي الخلية الأولى في بناء الدولة. ولقد استبدل أرسطو الفيلسوف - المواطن، الفيلسوف الحاكم الذي تصوره أفلاطون، والفيلسوف القديس الذي دعا إليه سقراط. وكذلك الأمر تطرّق لأنواع الحكومات. والحكومة الصالحة عند أرسطو لها أشكال مختلفة لأنها جنس يضم عدة أنواع (هي: 1) الحكومة الملكية؛ وهي حكومة الفرد العادل. 2) الحكومة الأرستقراطية؛ وهي حكومة الأقلية الفاضلة العادلة. 3) الحكومة الديموقراطية؛ وهي حكومة الأغلبية الفقيرة وتمتاز بالحرية.

أما الحكومة الفاسدة، عند أرسطو فلها أشكال مختلفة: 1) الحكومة الطاغية؛ وهي حكومة الفرد الظالم. 2) الحكومة الأوليفاركية؛ وهي حكومة الأغنياء. 3) الحكومة الديموقراطية؛ وهي حكومة العامة. أو حكومة الغوغاء.

في الفصل الثاني يعرض الكتاب النظريات السياسية خلال العصر الروماني والعصور الوسطى. الواقع، لقد أسس الرومان ما يسمى «بقانون الشعوب»، الذي استقى قواعده من المبادئ العامة والمثل القانونية المتشابهة والتطبيقات السياسية المتماثلة في المجتمعات الأجنبية. ولقد كان للفلسفة الروائية أعظم تأثير في صياغة وتوجيه القانون الروماني، ذلك أن الرواقية أعلنت من قيمة الفرد، كونه يمثل بعقله جزءاً من العقل الكوني الذي يسيطر على الطبيعة وينظمها. والعقل الكوني هذا أوحى للرومان بفكرة العالمية. أي قانون الشعوب وهذا ما سعى إليه (شيشرون)، أي قيام دستور دولة للعالم. بخلاف (سينيكا) الذي هاله حالة

التاريخ السياسي. وبعده جاء.

ب - (بودان) بمؤلفاته ومنها « ستة كتب عن الدولة » الذي وضعه عام 1576 والذي يعد أول مؤلف عن علم السياسة بالمعنى الحديث. فلقد انصبت اهتمامات (بودان) على التفسير العلمي للظواهر السياسية، وعلى محاولة إقامة نسق سياسي قائم على المعرفة العلمية، غير ناظر الى قوى غيبية أو لاهوتية. وترجع أهمية الكتاب الى أنه أخرج فكرة السلطة ذات السيادة من معقل اللاهوت. وكذلك أضفى طابعاً علمياً على نظرية القانون - وأمدنا بنظرية عن المواطنة تتفق مع نظريته في السيادة.

ج - مذهب (هوبز) السياسي: أتسمت فلسفته بالطابع المادي الميكانيكي، فانعكس ذلك الطابع على مذهبه السياسي ونظريته الأخلاقية. فجاءت فلسفته مشروعاً لإدماج علم النفس بالسياسة، بالعلوم الطبيعية الدقيقة. فالسياسة تركز على علم النفس، من حيث أن الأخير يهدف إلى حدوث توافق بين أعضاء الانسان، يخضع في نهاية الأمر للعقل الذي يحقق هذا التوافق. والسياسة بدورها تسمى إلى نوع من التوافق بين أفراد المجتمع، يخضع فيه هؤلاء للحاكم الذي يحقق لهم الأمن. كما أن السياسة ترتبط بالعلوم الطبيعية من حيث أن هذه الأخيرة تتحدث عن مفاهيم مثل المادة والقوة والحركة، وقد استعار هوبز هذه المفاهيم وأدخلها في مذهبه السياسي. بالإضافة إلى طروحاته المهمة بشأن العقد الاجتماعي، ونظرية السيادة، ومفهوم الحرية، والحكومة، والقانون، واستبعاد السلطة الكنسية عن التأثير في مجريات الأمور السياسية.

د - نظرية لوك السياسية: اتجه الفيلسوف لوك اتجاهاً تجريبياً صرفاً فيما يتعلق بالفلسفة بوجه عام. فكما رفض الأفكار الفطرية في المجال المعرفي، كذلك رفض الحق الإلهي للملوك. إذ إنه رأى أن أفراد الأسرة المالكة لا يولدون وفي دمهم حق الهي أو فطري كحكم الناس. يولد الناس إذن أحراراً، لا أفكار في عقولهم، ولا فطرة في دمائهم، ومن ثم فالمساواة بين أفراد البشر مساواة مطلقة.

وحتى تستقر الحياة السياسية لا بد من تعاقد بين الشعب والحكومة. ولكن هذا التعاقد بخلاف ما ذهب إليه هوبز، من أن الملك ليس طرفاً في التعاقد. عند لوك يلزم الحكومة والشعب، فإذا أخل أي طرف بهذا التعاقد يصبح لاغياً. وإذا أهدرت الحكومة حقوق الشعب، يحق لهذا الأخير الاحتجاج بالطرق السلمية، فإذا لم يتحقق للشعب مطالبه، كان على كل فرد أن يحمل السلاح، وأن تقوم الثورة لحماية حقوق الأفراد المشروعة في الحياة والحرية والملكية.

والسلطة عند لوك تنقسم إلى: السلطة التشريعية، ويجب أن تكون في يد ممثلي الشعب الذين يحصلون على هذا الحق بالانتخاب أو الوراثة؛ ثانياً، السلطة التنفيذية، وهي التي تنفذ القانون ثالثاً، السلطة الفيدرالية، وتتكون من ممثلين للمدن والمقاطعات يعينهم الملك.

ولعل أهم فكرة سياسية أتى بها لوك في الميدان السياسي هي فكرته عن فصل السلطات. ذلك أن المشرعين يكتفون بوضع القانون، وتنتهي مهمتهم حينما ينتهون من وضعه، أما واجب الهيئة التنفيذية فهو واجب دائم. ومن جهة ثانية - يقرر لوك - أنه ليس من المعقول أن يعطي لأولئك الذين يضعون القانون واجب تنفيذه، لأنهم قد يستثنون أنفسهم من اطاعة القوانين التي صنعوها، أو يهينون فن القوانين ما يناسبهم. ولذلك قرر لوك فصل السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية.

هـ - نظرية روسو السياسية: يدعونا روسو للعودة إلى حالة الطبيعة الأولى، التي كان يسودها الخير والسعادة والفضيلة، وأن الشرور والآثام والكذب ما هي إلا سمات المجتمع المتحضر (ص 176). ولكن هذا لا يعني برأي روسو هدم المجتمع المتحضر، ولكنه بغني تلمس الطبيعة وقوانينها في ثنايا المجتمع. ولذلك كان لا بد من البحث عن شكل للوحدة أو الاجتماع، من شأنه أن يحمي الفرد وأمواله... شكل يكون فيه كل عضو اتحد مع الأعضاء الآخرين غير خاضع مع ذلك إلا لنفسه، ويظل متمتعاً بالحرية التي كان يتمتع بها من قبل. ويتم ذلك بأن « يضع

وهي تمثل التطور الفكري الذي يجمع بين الأسرة والمجتمع المتحضر. بالإضافة إلى أنها الفكرة المركبة للأسرة والمجتمع المدني. وهي الجوهر الاجتماعي الذي بلغ رتبة الوعي بذاته، ولقد سمت الدولة خلال المبدأ الاجتماعي عن مستوى الأسرة والمجتمع معاً، فبلغت بالإرادة الحرة التأملية شكل الكل الواعي (ص 223). وبذلك آمن هيجل إيماناً مطلقاً بسلطة الدولة غير المحدودة، وكذلك ليس ثمة حرية فردية في التصور الهيجلي. فحرية الفرد تستقي من حرية الدولة الكلية الضرورية، ومن منطق اتحاد العضوي بها. ويستنتج من هذا ان السيادة لا تتصل بأي تعاقد اجتماعي يقوم بين الأفراد، ولكنها تنجم عن الوحدة الضرورية للدولة ذاتها. وثمة سلطات ثلاث عند هيجل: السلطة التشريعية، والسلطة الادارية، والسلطة الموناركية، وأعطى هيجل هذه الأخيرة أهمية قصوى، لأنها تمثل عنده القوة الموحدة التي توحد وتربط بين السلطتين الأخرتين، كونها تشكل الفكرة المركبة التي تجمع بين التشريع والتنفيذ، وبواسطتها يتحقق الكل العقلي. وهكذا أسبغ هيجل على الدولة صبغة القداسة، فاعتبرها مصدر كل الإيرادات الفردية، بل ومصدر كل القيم وكل الحقائق الروحية، وهي هدف التاريخ، وتبلغ الحرية فيها مرتبة الموضوعية. ولكن يؤخذ على هيجل، بأنه لا يسير مع منطقته حتى النهاية. ذلك أنه من المفروض وطبقاً للجدل الهيجلي ان تكون الدولة بدءاً جديداً لحركة دياكتيكية أخرى، لكن هيجل جعل الدولة غاية ونهاية التطور التاريخي.

ب - ماركس والمجلز: آمنأ بالديالكتيك، ولكنها قلبا الأساس الروحي لهذا الجدل إلى أساس مادي. أي أن حركة الفكر ليست إلا انعكاساً لحركة المادة، منقولة إلى دماغ الانسان ومتحولة فيه. فالمادة برأيها أساس كل شيء، وجوهر كل فكر وأخلاق. والحياة الاقتصادية تحقق قانون الضرورة بثلاثياته: أي القضية والنقيض والمركب. ويمكن التذكير بالقضايا الرئيسية التي وردت في كتاب كمارل ماركس (رأس المال).

كل منا شخصه، وجميع قوته، وضماً مشتركاً تحت السلطة العليا للإدارة العامة، ونستقبل بصفتنا الجماعية كل عضو كجزء لا يتجزأ من الكل» (ص 185).

وينتج عن هذا أن للإدارة العامة وحدها الحق في قيادة قوة الدولة وتوجيهها نحو الغاية التي انشئ من أجلها النظام السياسي وهي الصالح العام. والإرادة العامة هي إرادة الأفراد في جلته، وهي وحدها مصدر القانون. وما السيادة إلا التعبير عن هذه الإرادة الكلية العامة للشعب التي لا تباع ولا تشتري. ويرى روسو أن القانون الصادر عن الإرادة العامة المعبرة عن السيادة هو الذي يضيف على الدولة السمة الشرعية. وإنه ليس ثمة دولة شرعية إلا إذا حكمت بواسطة القانون. وكما يرى روسو أن الحكومة ما هي إلى هيئة تتولى تنفيذ القوانين الصادرة عن الإرادة العامة. أما أشكال الحكومات التقليدية كما عرضها فهي: الموناركية، والأرستقراطية، والديمقراطية، وأضاف إليها شكلاً رابعاً هو الحكومة المختلطة. ولكنه يفضل الحكومة الديمقراطية التي لا يوجد فيها أي نوع من الطغيان. وكذلك دعا روسو إلى إقامة الديانة المدنية. حيث العقيدة تقتصر على الإيمان بوجود إله. قادر عليم رحيم، بعيد النظر حكيم، والإيمان بوجود حياة أخرى، والإيمان بقداسة العقد الاجتماعي والقوانين، والتسامح وعدم التعصب.

الفصل الرابع يتناول النظريات السياسية المعاصرة

ابتداء من:

أ - فلسفة هيجل السياسية: وصلت المثالية الألمانية إلى ذروتها في فلسفة هيجل ويتضمن هذا النسق الفلسفي: المنطق، وفلسفة الطبيعة، وفلسفة الروح. والمنطق عند هيجل علم، هو «علم الفكرة المحضة» وموضوعه الحقيقة. ويقوم هذا المنطق على الجدل. ويتكون هذا الأخير، من الفكرة والنقيض والمركز منها. أما فلسفته السياسية، فأهم ما تتميز به، هي القيمة العالية الذي اخفاها على الدولة القومية. والدولة عند هيجل هي الموجه للتطور القومي،

(1) ان القيمة الحققة كل سلعة تعادل كمية العمل المتحقق فيها، بحيث يعتبر العامل المصدر الوحيد لهذه القيمة.

(2) أن النظام الرأسمالي يحرم العامل جزءاً من قيمة عمله، وهذا الجزء هو الزيادة في قيمة ربح صاحب المال، ويتكدس هذا الربح أكثر فأكثر فيكون رأس المال. وهذا الأخير هو سرقة متصلة لعرق العاملين، كما أنه أداة سيطرة صاحب العمل على العامل.

(3) إن الصناعة الآلية، متى استخدمها الطمع والجشع تؤدي إلى أن يتغلب كبار المالكين على الضعاف من منافسهم، وينتهي المليون المتواضعون، وأهل الطبقة الوسطى إلى الانضمام إلى صفوف المعوزين، فتقف الطبقتان الرأسمالية والعاملة وجهاً لوجه.

(4) إن الطبقة العاملة وهي الحاصلة على الحق والعدد والقوة، ستفوز حتماً على الرأسماليين، فتززع الملكيات وتجعل من الثروات والمرافق ملكية مشاعة بين الجميع، وبذلك يتحول المجتمع الرأسمالي إلى مجتمع اشتراكي. وتقوم المادية الجدلية عند ماركس على قوانين ثلاثة هي:

(1) قانون وحدة الاضداد وصراعاها: وبالتطبيق على الواقع السياسي، نجد أن المجتمع الرأسمالي يشمل على البروليتارية والبرجوازية.

(2) قانون الانتقال من التغير الكمي إلى التغير الكيفي: يرى ماركس أنه عندما تتراكم التغيرات الكمية وتزيد، فإن التغير الكيفي لا يلبث أن يتم، وكما يرى أيضاً أنه إذا اختفت الملكية الرأسمالية، وحلت محلها الملكية الاشتراكية، فإن نظاماً جديداً يحل محل النظام الرأسمالي وهو النظام الاشتراكي.

(3) قانون سلب السلب: فتاريخ المجتمع الانساني يتألف من حلقات نفي أو سلب النظم الجديدة للنظم القديمة. فقد قضى مجتمع الرقيق على الشيوعية البدائية، وقضى مجتمع الاقطاع على مجتمع الرقيق، وقضت الرأسمالية على الاقطاع، ثم قضى المجتمع الاشتراكي على الرأسمالية. يبقى أن نشير إلى مفهوم الدولة بالمنظور الماركسي: ظهور الدولة عند

الماركسية يواكب ظهور استغلال الانسان للإنسان، وانقسام المجتمع إلى طبقات يسيطر بعضها على بعض. وفي جميع الأزمنة التي وجدت فيها الدولة، كان يوجد على الدوام فريق من أشخاص يحكمون ويأمرون ويسيطرون. فيقول لينين « أن الدولة هي آلة لصيانة سيادة طبقة على طبقة أخرى... بل انها آلة لظلم طبقة من قبل أخرى » (ص 251). وبذلك تقرر الماركسية أن الدولة عنف منظم، وبالتالي لا يمكن وجود حرية مع وجود الدولة، ولهذا يجب ازالة الدولة حتى تعم الحرية.

ج - فلسفة بوزانكيت السياسية: نَعَمْد بوزانكيت دراسة المدينة الاغريقية كونها تشير إلى بدايات الفلسفة السياسية الأولى، ثم دراسة الدولة القومية وانتعاش الفلسفة السياسية حتى توصلت إلى الدولة الحديثة. فوجد عند كل من افلاطون وأرسطو، بأن العقل الإنساني لا يمكنه أن يتوصل إلى الحياة الكاملة والحقة إلا في مجتمع العقول. لذلك آمن بأن الحقيقة هي الكل وأن الجزء لا معنى له إلا في الإطار الكلي العام. ولقد أشار إلى استفادة روسو من الفكر الاغريقي السياسي. ونقد هربرت سبنسر وبنتم لأن سياستها تركز على الفردية وبذلك، تخلفت عن الركب الاغريقي.

ويشير بوزانكيت بأن الغاية القصوى للمجتمع والدولة والفرد هي في تحقيق الحياة الأفضل. واعتماده هذا منصباً على المنطق الأساسي للطبيعة الانسانية من حيث هي عاقلة، ومن حيث هي كلية وليست فردية، ويتحقق هذا الشعور بالترابط بين ما هو كلي وعام. وفي حال تراجع الذات الفردية عن الانصهار في الكل، على الدولة ان تعيدها إلى الذات الكلية. ولذلك لا بد ان تتوفر للدولة عنصر القوة. وكذلك ممارسة سياسة الثواب والعقاب. وهذا الأخير على أنواع: منه العقاب الإصلاحي؛ ومنه الجزائي، أي توقيع الجزاء على من خرج عن قوانين المجتمع؛ وأخيراً العقاب المانع، أي منع الفرد من اعادة الخطأ. وهكذا ينتقل العقل عند بوزانكيت من الأسرة إلى

الدولة والحكومة كما لو كانا مترادفين. ومن أجل ذلك لا بد من توفير الأركان الأساسية للدولة وهي: السكان، الاقليم، الحكومة، والسيادة.

ثم يعرض المؤلفان النظريات المفصلة لأصل الدولة ونشأتها. ومن هذه النظريات:

(أ) نظرية التطور العائلي: ويرجع البعض أصولها الى أرسطو، عندما قال الانسان مدني بطبعه وأن الأسرة هي الخلية الاولى في المجتمع.

(ب) النظرية الدينية (الشيوقراطية). ومفادها أن الدولة من خلق الله، وأن الحكام يستمدون مكانتهم بوصفهم يمثلون العناية الالهية.

(ج) نظرية العقد الاجتماعي: تفترض هذه النظرية وجود حالة للفطرة كانت هي الأصل والمنشأ للحياة الانسانية. أما ظهور الدولة الحديثة وبما لديها من سيادة وقوة سياسية، فهو يرجع الى الاتفاق الحر أو إلى التعاقد الذي أبرمه سكان هذا «المجتمع الفطري». ولهذا النظرية تاريخ بعيد في الفكر السياسي، ولكنها وجدت معالجة شاملة في كتابات هوبز، ولوك، وروسو.

(د) النظرية التطورية: ومفادها أن الدولة تشهد عملية تطور تدريجي من البسيط الى الأكثر نصجاً. وقد حدد (باجوت Bagehat) و(سينسر Spencer) ثلاث مراحل لتطور الحكومة: المرحلة الأولى هي مرحلة الاعتماد على التقاليد، وهي لا تعرف وجوداً للحكومة؛ والمرحلة الثانية هي مرحلة الصراع بين الجماعة، وهي بداية ظهور الحكومة؛ ثم المرحلة الثالثة التي تتميز بالمناقشة والتوفيق وترتبط بنضج الحكومة.

أما القوى التي أدت إلى ظهور الدولة فتتمثل بالقرابة والدين والأنشطة الاقتصادية والقوة والوعي السياسي.

يبقى أشكال الحكومات طبقاً للتقسيمات الحديثة فيحدد من خلال ثلاثة معايير أساسية:

المعيار الأول: الخضوع للقانون، وهنا تنقسم الحكومات الى حكومات استبدادية وحكومات قانونية. الأولى يفرض

الطبقة الى الدولة القومية، باحثاً عن الكمال والكلية. وبرأيه ان العقل هو الأساس وهو الأصل، وحركته الداخلية الفكرية هي التي ينتج عنها كل هذه الفروع. لذلك يقول «إن حكم الذات هو أساس الحكم السياسي» (ص 281). يتناول الفصل الأول من الباب الثالث موضوع الدولة واشكال الحكومات.

ويشير المؤلفان بأن المتبع للتطور التاريخي للدولة يستطيع أن يميز بين ثلاثة تصورات رئيسية: التصور الأول، يعتبر الدولة بمثابة النظام القانوني الذي تترابط بداخله أجزاء المجتمع المختلفة ترابطاً سياسياً؛ والتصور الثاني، ينظر للدولة بوصفها تمثل القوة العليا أو السلطة المطلقة للملك أو الحكومة؛ والتصور الثالث، هو الذي يتناول الدولة كما لو كانت هيئة أو تنظيم يستعين به مجتمع قائم على المساواة في تحقيق ونجاز الأهداف العامة.

أما تعريفها (أي الدولة) فالبعض يراها عبارة عن مجموعة دائمة، ومستقلة من الافراد يملكون اقلماً معيناً، تربطهم رابطة سياسية مصدرها الاشتراك في الخضوع لسلطة مركزية تكفل لكل فرد منهم التمتع بحريته ومباشرة حقوقه. وعلى أية حال، يبدو أن التعريفات الشائعة للدولة تتباين من حيث الاتساع والشمول من ناحية، وضيق النطاق أو التحديد البالغ من ناحية أخرى. فهناك من يخلط بين مصطلحي الدولة والمجتمع، إلا أن دارس السياسة لا بد أن يعرف على وجه الدقة الفارق بين المصطلحين. فوظيفة الدولة هي تدعيم وتثبيت الإطار القانوني، والهدف الرئيسي منذ ذلك هو المحافظة على القانون والنظام. بينما نلاحظ المجتمع يمارس وظائف عديدة حتى يتمكن من اشباع المتطلبات العديدة للحياة الاجتماعية. وهناك فرق آخر بين الدولة والأمة: فالأمة هي جماعة من الناس تربط بينهم روابط وحدة الجنس واللغة والدين. في حين أن الدولة لا تعدو أن تكون أكثر من وحدة سياسية قانونية (ص 296). أما فيما يتعلق بالفرقة بين الدولة والحكومة، فمن الملاحظ أن بعض الدارسين من امثال (لاسكي) و(كول) يتناولان

المدرسة في أصل القانون وتطوره، ويدرسون القانون في علاقته مع البيئة.

(ج) المدرسة الفلسفية: يعد (جوزيف كوهلر) في ألمانيا من أكبر روادها. ومهمة الفيلسوف برأيه، هي الاهتمام بالمحتوى المثالي قدر اهتمامه بالمحتوى الواقعي للقانون. وفضاء هذه المدرسة يعالجون القانون معالجة تجريدية، على أسس مثالية، وهذا ما جعلهم يقعون في أخطاء التميز وعدم الموضوعية.

(د) المدرسة الاجتماعية: و يتلخص اتجاهها بالبحث في فلسفة القانون من خلال الأهداف الاجتماعية التي يحققها القانون. ومن روادها (كراب) و(روسكو باوند)، وهولز (ص 351).

الفصل الثالث من الكتاب يعالج موضوع الديمقراطية وطبيعتها. كونها تشير الى طريقة أو أسلوب للحياة في المجتمع، فهي تعني مشاركة أعضاء المجتمع بحرية في القرارات التي تتناول مجالات حياتهم. والشعب هو الذي يراقب الحكومة في النظام الديمقراطي المباشر كما كانت الحال في أثينا القديمة. ولكن اتساع نطاق الدولة الحديثة استمال مشاركة جميع المواطنين في عملية الحكم. ولهذا وجدت الديمقراطية النيابية التي ينتخب المواطنون ممثلين لهم أو نواباً يقومون بتشريع قوانين المجتمع.

فالديمقراطية كمذهب فلسفي تعني أن الأمة هي مصدر السلطة والقوة. وهي كنظام حكم يكفل الحقوق والحريات الفردية. ومن شروط اقامة النظام الديمقراطي، وجود أسس لا بد منها ومفادها:

أن الانسان بما يتميز من قوة عقلية يستطيع أن ينظم ويرتب أموره بطريقة رشيدة. وكما تستند الديمقراطية الى الحقيقة التي مؤداها أن الانسان أخلاقي، ويستطيع الموازنة بين المصالح العامة والمصالح الخاصة. وكما تستند الديمقراطية الى مبدأ المساواة أمام القانون، وأمام القضاء، وتؤكد على ضرورة احترام الأديان والحقوق الفردية. ومن دعائمها الوعي العام لدى الناس بالنظام الديمقراطي، وان

فيها الحاكم سلطانه دون التقيد بالقوانين، أما الثانية فهي التي تلزم بالقوانين المقررة وتخضع لها تماماً.

المعيار الثاني: هو الخضوع للرئيس الأعلى. وتنقسم الحكومات في هذه الحالة إلى ملكية، وجمهورية. الأولى يستمد فيها الرئيس الأعلى حقه في ممارسة الحكم عن طريق الوراثة. أما الحكومة الجمهورية فهي التي يتولى فيها الرئيس الأعلى الحكم عن طريق الانتخاب لفترة معينة.

يبقى المعيار الثالث وهو مصدر السيادة. حيث تنقسم الحكومات الى فردية وأرستقراطية، وديمقراطية. الحكومة الفردية يمارس السلطة فيها شخص واحد يطلق عليه لقب ملك، أو أمير، أو امبراطور، أو قيصر، أو ديكتاتور. أما الحكومة الارستقراطية فتتمثل بحكم أفضل الأشخاص وأصلحهم أي حكم الأقلية؛ وأخيراً الديمقراطية، وهي حكومة الأغلبية، التي تتركز السلطة فيها في يد الشعب.

الفصل الثاني: يعالج موضوع السيادة. وهي الخاصية المميزة للدولة، وهي أساساً مفهوم قانوني يشير الى القوة العليا النهائية ويُفهم من مبدأ السيادة تلك القوة المطلقة غير المحدودة على الفرد والمنظمات الأخرى. والصفة الأساسية للسيادة، هي سلطة وضع القوانين للمواطنين، وسلطة اعلان الحرب، وعقد معاهدات السلام، وصك العملة، وفرض الضرائب. ومن خصائص السيادة ايضاً، أنها مطلقة وعامة وغير قابلة للتجزئة. وهذا ما عناه (أوستن) في السيادة. (ص 338).

وأخيراً يعرض المؤلفان مدارس فقه القانون وأهمها: (أ) المدرسة التحليلية: وروادها (بنتام وأوستن) وبرأيها أن القانون هو الذي يعبر عن أوامر واعية ومقصودة من جانب الدولة. والتشريع هو المصدر الأساسي للقانون، طالما أن القانون هو التعبير عن السيادة المطلقة للدولة.

(ب) المدرسة التاريخية: روادها (سافيني) في ألمانيا، (وهنري مين) و(ميلت)، و(سير فريدريك بولوك) في انكلترا. تؤكد هذه المدرسة أساساً على المصدر المادي للقانون بدلاً من المصدر الشكلي. إذ يبحث فقهاء هذه

يكون الشعب واعياً تماماً للسلوك الذي يخدم المصالح العامة.

الفصل الرابع: يعالج موضوع الايديولوجية: اكتسب هذا المصطلح في بداياته معانٍ سلبية، ترتبط بأفكار ميتافيزيقية عقيمة. وظلت حاله هكذا، إلى أن استخدمه ماركس وانغلز وربطاه بالوعي الزائف. أي الايديولوجية عبارة عن أفكار مضللة وأوهام ليس لها وجود حقيقي. كما أنها تقف في مواجهة النظريات العلمية. ومع ذلك فالاستخدام الفني للمصطلح يميل إلى اعتبار الايديولوجية محصلة عدة عناصر كالمعتقدات والقيم والأهداف. بالإضافة إلى النظرة التي يتبناها الإنسان نحو الأشياء. ولكن أفضل تناول منظم للايديولوجية هو الذي قدمه (كارل مانهام) فلقد نظر إلى نماذج التفكير والقيم السياسية على أنها منبثقة من النظم الاجتماعية - والاقتصادية (ص 383).

ولقد استخدم (روبرت لين) مصطلح الايديولوجية السياسية لكي يعني به مجموعة مفاهيم تتميز بالخصائص التالية. إنها تعالج تساؤلات مثل: من هم أولئك الذين سيصبحون حكاماً؟ وكيف سيتم اختيارهم؟ وما هي المبادئ التي سوف يستندون عليها في ممارسة الحكم؟ الخ. والواقع تختلف الآراء حول فعالية الايديولوجية وتأثيرها. وتباين مفاهيمها أدى إلى ظهور نظريات متعددة. فعندما يؤكد (هيغل) مثلاً على قوة الفكر في تقييد العالم. يعترض ماركس بأن هذه الايديولوجية عقلية محضة، وهي لا تنطبق على الوجود الفعلي. فالفكرة الاشتراكية لدى الماركسية، وهي فكرة تنسم بالطابع الايديولوجي، قد برهنت على قوتها وقدرتها في قلب العالم. وذلك من خلال اضماء الطابع العلمي المميز على هذه الايديولوجية.

الفصل الأخير يعالج موضوع البيروقراطية: اكتسب هذا المصطلح معاني محددة في قاموس اللغة عام 1798، فقد عرّفه قاموس الأكاديمية الفرنسية بأنه «القوة والنفوذ اللذان يمارسهما رؤساء الحكومة وموظفو الهيئات الحكومية» (ص 406). وفي عام 1813 عرّف القانون الألماني البيروقراطية

بأنها «السلطة والقوة التي تُمنح للأقسام الحكومية وفروعها، وتمارسها على المواطنين».

والواقع أن التأريخ للكتابات العلمية حول البيروقراطية يبدأ بظهور أعمال (موسكا) و(ميشلز) و(ماكس فير). الأول، وصفها بأنها فئة الموظفين الذين يتقاضون أجورهم من الثروة القومية ويتحكمون في استغلالها. وكذلك (ميشلز وفيير) وصفها بأنها نظاماً معقداً يضم عدد من الموظفين العموميين..

يبقى أن نشير إلى موقف الماركسية من البيروقراطية. حيث يؤكد ماركس أن البيروقراطية كنظيم يحطم كفاءة الفرد، ويعوق قدراته. والزعة التي تغلب على هذا التنظيم تبدو، بصورة واضحة، في صراع الأفراد من أجل الترقية، والبحث عن مستقبل وظيفي أفضل، والسعي وراء المكانة. ويخلص من ذلك إلى أن ماركس يعتبر البيروقراطية أداة الطبقة الرأسمالية لتدعيم مصالحها، ولذلك فإن قيام ثورة البروليتاريا، وظهور المجتمع اللاتقني سوف يحطم جهاز الدولة البيروقراطية.

ولكنه في عصر لينين. الجهاز البيروقراطي لم يظهر أي علامة من علامات الانهيار، ولكن على العكس ازداد نمواً وتمقيداً. ويفسر لينين هذه الظاهرة بأنها تشير إلى عدم نضوج الاشتراكية. أما تروتسكي فلقد كان متفائلاً جداً بمستقبل البيروقراطية، فزيادة حجمها يحمل في طياته بذور فنائها. وسوف تنهار البيروقراطية برأيه، عندما يزداد الوعي الاقتصادي والثقافي للجماهير. وينهي المؤلفان الفصل الأخير بطرح المفاهيم الحديثة للبيروقراطية، تلك المفاهيم التي لم تلغ التطورات القديمة، ومن هذه المفاهيم البيروقراطية كنظم عقلي أو البيروقراطية هي عدم الكفاءة التنظيمية، أو البيروقراطية هي «حكم الموظفين» أو «إدارة الموظفين».

بعد هذا العرض لمجمل الأفكار المعالجة في الكتاب. نشير إلى أن تعاون المؤلفين في مجال اختصاصها، شكّل لديها عملية استقصاء للنظم السياسية التي واكبت الفكر الإنساني. إلا أنها لم يتعرضوا للكشف عن المكونات

والمفاهيم السياسية اسبق على الكتاب الأسلوب السردى، وأحياناً الأسلوب المقالى كما هو الحال فى البحث الخاص بالماركسية. كأن يعتمد المؤلف مثلاً خطبة لـ (لينين) حتى يوضح لنا معرفة رأي هذا الأخير فى الاخلاق. إضافة لذلك، كان المؤلفان ينتقلان بعرضهما من نظرية الى أخرى دون التنطرق الى المتغيرات والمؤثرات التى ساهمت فى عملية التغيير تلك.

فما عدا ذلك. يبقى الكتاب مرجعاً مهماً للطلاب كونه جامعاً للمنظومات السياسية التى تعاقبت خلال التاريخ. ونشير لأهمية البحوث الخاصة بالايديولوجية ومنظومات السيادة لما لهما من أهمية للمبشرين من أهمية فى العلوم السياسية المعاصرة.

الأساسية للنظم السياسية. والذي يتطلب بدوره نظرة دقيقة للحقب الزمنية التى كانت مسرحاً لتلك النظم وكذلك دراسة مجمل الديناميات التاريخية والدينية والاجتماعية والاقتصادية التى آلت الى تبلور ما يسمى بالنظريات السياسية. بمعنى آخر أن الاكتفاء بطرح النظريات السياسية كنتائج للنظريات الفلسفية اضى على الموضوع صفة التوثيق لا التحليل.

الاشكال الآخر: مفاده، أن المؤلفين عالجا الشق الأول من عنوان الكتاب. اقصد السياسة النظرية واهملا الشق الثانى الخاص بالتطبيق، فما عدا الفصل الخاص بالماركسية كونها معاصرة. ثم ان غياب المنهج التحليلي للتصورات